ثالثاً : الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية :

إن الديمقراطية الأكثر شيوعاً في العالم المعاصر هي الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية ، وتعني عدم مزاولة الشعب السلطة بنفسه ، بل يقتصر دوره على اختيار نواب يمارسون الحكم باسمه ، أي أن الشعب صاحب السلطة لايباشر الحكم بنفسه ، كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة ، ولا يشارك النواب في بعض شؤون الحكم ، كما هو الحال في الديمقراطية شبه المباشرة .

إن دور الشعب في هذا النوع من الديمقراطية يقوم على أساس انتخاب عدد من الممثلين تتكون منهم الهيئات التي تتولى – بمقتضى الدستور – زمام الحكم في الدولة ، لمدة محدودة ، وان الحق في الحكم في ظل الديمقراطية النيابية يعود الى هيئة منفردة ، أو هيئات متعددة ، تستند في وجودها الى الانتخاب ، على مبدأ أن الشعب هو صاحب السلطة ومصدر السيادة ، ولذلك يعود وجود الهيئة النيابية أساسياً في هذا النظام باعتبارها مكمن الارادة العامة من الشعب الذي ينتخبها ، وبذلك تعد بمثابة الأداة المحركة في الديمقراطية التمثيلية على الرغم من اختلاف الأنظمة ، من حيث العلاقة بين السلطات فيها .

نشأة النظام النيابي

تعد انكلترا مهد النظام النيابي ، ففيها نشأ وتطور واكتمل عبر تاريخ طويل ، ومنها انتقل الى غيرها من الدول ، وفي مقدمتها فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، فقد استقرت عادة ملوك انكلترا – على الرغم من تأسيس الملكية فيها عام ١٠٦٦ على قاعدة النظام المطلق – على جمع مجلس من كبار الحائزين لأراضي التاج ، من أجل استطلاع رأيه في شؤون الحكم وفرض الضرائب ، وكان هذا المجلس مكوناً من

الأشراف ورجال الدين ويحدد الملك عدد أفراده وكيفية تشكيله ، وكان رأيه استشارياً اذ لم يكن الملك مقيداً به .

توسعت اختصاصات المجلس في المجالين التشريعي والقضائي بعد تسلم السلطة من قبل عهد ملكي آخر ، ثم اضيفت اليه صلاحيات جديدة ، بعد صدور وثيقة العهد الأعظم عام ١٢١٥ ، فتمثل في مشاركته للملك في وضع القوانين وفرض الضرائب ، وفي عام ١٢٥٤ حدث تطور مهم في تشكيل المجلس الذي أصبح يسمى (البرلمان) ، فبعد أن كان مكوناً من الأشراف ورجال الدين ، دعا الملك هنري الثالث فارسين منتخبين من كل مقاطعة ، ثم آخرين من المدن الهامة ، وقد أدى هذا التشكيل الجديد للمجلس الى حدوث صراع من نوع جديد بين الأشراف ورجال الدين من جانب ، ونواب المقاطعات والمدن من جانب آخر ، تسبب في انقسام البرلمان الى مجلسين اعتباراً من سنة ١٢٦١ ، هما مجلس اللوردات ومجلس العموم ، ثم أصبح لكل منها سنة ١٣٥١ مكان خاص يجتمع به .

وفي القرن السابع عشر شهدت انكلترا حركة ديمقراطية توجت بإصدار ميثاق الحقوق عام ١٦٨٩ والذي يعد نقطة البداية في قيام الملكية المقيدة (الدستورية) وانتهاءً لعصر السلطان المطلق ، وفي العام نفسه صدر قانون لحماية الحريات الفردية ، تقرر الحق فيه لكل انسان حرية الفكر ، والرأي ، والتملك ، وعدم جواز القبض عليه وحبسه الا بموجب اجراءات خاصة ، وأن لاتجري محاكمة متهم الا أمام هيئة محلفين .

وفي داخل البرلمان كانت الغلبة لمجلس اللوردات ، وفي مرحلة تعادلا في الاختصاصات ، ثم مالت الكفة لصالح مجلس العموم ، وفي عام ١٩٢٨ انتهت عدة اجراءات تتعلق بالنظام الانتخابي بحيث أصبح اقتراعاً عاماً سرياً ومباشراً جعل النظام النيابي الانكليزي نظاماً تمثيلياً ديمقراطياً .

وفي فرنسا ، ومنذ العصر الوسيط جرى ملوكها على دعوة مجلس الطبقات العامة المكون من النبلاء ورجال الدين وممثلي الطبقة الثالثة – كما كانت تسمى – من أهالي المقاطعات والمدن ، وبعد أن تعطل دور هذا المجلس منذ عام ١٦١٤ ، دعاه الملك لويس السادس عشر الى اجتماع في ٥ آيار عام ١٧٨٩ من أجل الحصول على

دعمه لغرض فرض ضرائب جديدة ، غير أن الملك فوجئ بأن ممثلي طبقات الشعب كانوا مزودين من مفوضيهم بطلبات مكتوبة تتضمن رغبتهم في اصدار دستور ينظم قواعد الحكم على أسس جديدة ، وتحقيق المساواة بين المواطنين ، مع الحفاظ على النظام الملكي ، وفي ١٧ حزيران من عام ١٧٨٩ تحول المجلس الى جمعية وطنية ، وبذلك أصبحت الملكية المطلقة ملكية مقيدة ، وفي ٢٦ آب من العام نفسه أصدرت الجمعية اعلاناً للحقوق أكدت فيه على أن الأمة هي صاحبة السيادة ومستقرها .

وفي عام ١٧٩١ أقرت الجمعية الوطنية الدستور الأول الذي منحها سلطات واسعة ، وفي عام ١٧٩٢ ألغيت الملكية ، وخولت الجمعية الوطنية السلطات كافة ، ومن هنا نشأ النظام النيابي في فرنسا .

أما في أمريكا فقد تمثل سكان المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة بميثاق الحقوق لسنة ١٦٨٩ ، وتمسكوا بما قرره من حريات مثل ، حرية الرأي ، والفكر ، والاجتماع ، فضلاً عن تمسك الأهالي بانتخاب ممثلين عنهم يتولون فرض الضرائب ، وبسبب صدور عدة قوانين انكليزية تحد من الحريات التجارية للمستعمرات ، نشبت حرب الاستقلال التي انتهت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة النظام النيابي الديمقراطي ، وتأسس مؤتمر يتكون من مندوبين عن المستعمرات ثم تحول الى مجلس نيابي ينتخبه الشعب بعد الاستقلال وسمي (الكونجرس) ، ويتكون من مجلسين : أحدهما يمثل الشعب الأمريكي ويسمى مجلس النواب ، والآخر يمثل الدول أو الولايات الأعضاء في الأتحاد ويسمى مجلس الشيوخ .

التوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي

تفترض الديمقراطية أن يباشر الشعب السلطة بنفسه باعتباره مصدر جميع السلطات وصاحبها الوحيد ، الا أن تولي الشعب لهذه المهمة يبدو متعذراً في الدول الحديثة ، ويكتفي باختيار أشخاص يطلق عليهم اسم النواب يتولون عنه ممارسة السلطة .

إن الحكم في النظام النيابي يتولاه النواب وليس الشعب ، فكيف يكون الشعب

صاحب السلطة وهو لايباشرها ، بل يتولاها غيره ، إن الديمقراطية المثالية هي الديمقراطية المباشرة ، وأمام استحالة تطبيقها قيل بضرورة احتفاظ الشعب بمهمة وضع القوانين ، نظراً لأن القانون هو المعبر عن الارادة العامة ، ولكن النظام النيابي يجرد الشعب من جميع سلطاته ، ويكون هناك ممثلين ، ينتخبهم الشعب ، يحكمون باسمه ونيابة عنه ، فهل يمكن اعتبار النواب ممثلين عن الارادة العامة ؟ أي هل يمكن التوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي ؟

إن الأخذ بالنظام النيابي أملته الاعتبارات العملية وذلك لاستحالة قيام الحكم المباشر في الدول الحديثة نتيجة لاتساع مساحاتها ، وكثرة عدد سكانها وتعقد مشكلاتها التي لايمكن لمجموع المواطنين أن يتفهموها ، أو أن يكون في وسعهم إيجاد الحلول لها ، مما يتطلب قيام هيئات فنية متخصصة لعلاجها ، وأطلق على هذه الهيئات (نواب الشعب) وأعضائها يتصفون بالخبرة الواسعة وعمق الثقافة وحسن التدبير ، بما يؤهلهم للحكم باسم الشعب ونيابة عنه .

أما الضروريات الاجتماعية في قيام الحكم النيابي فتتمثل في مفهوم الديمقراطية الذي ينطوي على وجهين : أولهما حكم الشعب للشعب ، وثانيهما في أن الغاية من الديمقراطية هي أن تكون من أجل الشعب وذلك ، بتحقيق مصالحه ، وهذه المصالح تتحقق سواء حكم الشعب نفسه بنفسه ، أو باشر السلطة عن طريق ممثلين ، ينتخبهم الشعب ، ويحكمون باسمه ونيابة عنه .

خصائص النظام النيابي

١- أن تكون الهيئة النيابية منتخبة .

٢- أن تتمتع الهيئة النيابية بسلطات فعلية .

٣- أن تكون مدة الهيئة النيابية مؤقتة (محددة بمدة معينة) .

٤- تمثيل عضو الهيئة النيابية للشعب بأجمعه .